IJEL International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Sulaf Mustafa Kamil AL-ANI[1]

ORIENTATION OF THE QUR'ANIC TEXT IN THE LIGHT OF THE PLURALITY OF QUR'ANIC READINGS BETWEEN THE ANCIENTS AND THE CONTEMPORARIES

Istanbul / Türkiye

p. 37-44

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by **iThenticate** No **plagiarism** detected

Article History

Received: 01/08/2022
Accepted: 19/08/2022
published: 01/09/2022

Abstract:

Every partial meaning derived from a Qur'anic sentence has a connection with the meanings that are differentiated in the Qur'an and meet it in the subject, and has another close connection with the meanings of the other sentences included in the verse, and the other readings in which it was mentioned, and the verse is closely related to the unity of the subject of the surah. The ancients had a keen interest in following the links of the Qur'anic text and its readings, and keenness to direct the verse in a way that does not contradict these aspects of connection, and perhaps the contemporaries and some of the ancients were less interested in this aspect, so they interpreted some verses of the Qur'an, especially in the field of verbal analogies, in a way that is not consistent with the unity of the Qur'anic text with its varied readings. This research comes to shed light on what violates these aspects of the connections.

Key words: Meanings Connections, Qur'anic, Readings.

http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.8.4

[1] Dr, Iraqi Univesity, Iraq, sulafmustafa10@gmail.com; https://orcid.org/0000-0001-9988-8430

توجيهُ النصِّ القرآنيِّ في ضَوءِ تعدُّدِ القراءاتِ القرآنيّةِ بين القدماءِ والمحدَثينَ

سلاف مصطفى كامل [2]

الملخص

إشكاليّة توجيه النصّ القرآني هاجسٌ شرعيّ قديمٌ جديدٌ، يتردّدُ في نفوسِ الباحثينَ، فبينَ من ينظرُ إلى النصِّ المُعجزِ على أنّه وحدةٌ واحدةٌ بقراءةٍ واحدةٍ، بمعزلٍ عمّا يرتبط بها من نصوصِه الأخرى وبغضّ النظرِ عن احتمالاتها القرائيّة الثابتة بالتواتر، ومن ينظرُ إليه على أنّه كلٌّ متكامل محتملٌ لوجوه القراءة المتعدّدة التي ينبغي ألّا تُغفل عند النظر في أيّة جزئيّة من جزئيّاته، فكلُّ معنًى جزئيٍّ مستفادٍ من جملة قرآنيّة، له ارتباط بما تفرّق في القرآن من معانٍ تلتقي وإيّاه في الموضوع، وله ارتباطٌ آخرُ وثيقٌ بمعاني الجمل الأخرى التي اشتملت عليها الآية، والقراءات الأخرى التي وردت في سياقاتها، كما أنّ الآية ذات ارتباط وثيق بوحدة موضوع السورة، وقد كان للقدماءِ عناية بتتبّع ارتباطات النصّ القرآني والإحاطة بقراءاته، والحرص على توجيه الآية بما لا يتعارض مع جوانب الارتباط هذه، ولربّما قلّ اهتمام المعاصرين وبعض القدماء بذلك الجانب، فأوّلوا بعضَ آياتِ القرآن، ولا سيّما في حقل المتشابه اللفظي، بما لا ينسجم مع وحدة النصّ القرآني باختلاف قراءاتِه وتنوعِها، ويأتي هذا البحثُ لإلقاءِ الضوءِ على ما فيه خرقٌ لجوانب الارتباطِ تلك قديمًا وحديثًا.

الكلمات المفتاحية: المعاني، الارتباطات، القراءات، القرآنيّة.

المقدمة:

كان الراسخون في العلم من السابقين يؤسِّسُون لمستوًى غيرِ مسبوقٍ من النظر الكليّ عند توجيه آيةٍ مفردةٍ أو جزئيّةٍ من النظم القرآنيّ، وهذا المستوى نتيجةٌ لمقدماتٍ راسخةٍ ومنهاجِ عملٍ متداولٍ، التزم به السابقون من المشتغلين بعلوم القرآن الذين عدّوا النص الكريم كلَّه آيةً واحدةً (البقاعي، صفحة 18/1)، بل قد بالغ بعضهم حتى جعله "كَالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ" (الرازي، 1420هـ، صفحة 384/2)، ولا أدلَّ على أنّ القرآن نصٌّ واحدٌ بمجملِه من أنّ أحدَ القرّاءِ العشرةِ، وهو الأمامُ حمزةُ، يصلُ بين السورتين من سورةٍ من غيرِ بسملةٍ، ليؤذن بالاتصال التامّ في المعنى بينهما (ابن-الجزري، صفحة 259/1)، زد على هذا أنّ قراءاتِ النصّ المتعدّدة وما تبعَها من تعدُّدِ المصاحفِ المرسلةِ إلى الأمصارِ (ابن-القاصح، 1432هـ-2011م، صفحة 39)، وقراءة كل مصرٍ بحسب قارئِه الذي يتصل بسندٍ متواترٍ عالٍ يجعلُ من الصعبِ التمييزَ بين قراءةٍ وأخرى أو تفضيلَ إحداها على غيرِها، كلُّ هذا كان يُعدّ شرطًا لازمَ المعرفة لمن يتصدّى للتفسير والتوجيه.

إنّ استحضار جانبي الوحدة الموضوعيّة في القرآن، ينبغي ألاّ يكون بمعزلٍ عن القراءات المتعدّدة المتواترة للنصّ القرآنيّ، والاستقراءُ التامُّ ضرورةٌ لمن اعتدَّ بنصيّةِ القرآن، وتماسكِ ألفاظِه ومعانيه في وحدةٍ كبرى. ولا غنى للمستقري عن الإلمام بهذه القراءات المتواترة؛ لأنّها تتكاملُ فيما بينها ولا تتضاربُ، واختلافُها اختلافُ تنوّعٍ لا اختلافَ تضادٍّ، والغفلةُ عنها قد تؤدّي إلى توجيهٍ يعارضُ بعضَها.

واختلفت وجهةُ الباحثينَ المعاصرينَ فتعاملَ بعضُهم مع النصِّ القرآنيِّ على أنّه المكتوبُ بين دفتي المصحفِ والمقروءُ بروايةِ حفصٍ لقراءةِ عاصمٍ الدارجةِ، فتجدُهم ينطلقون من نظرةٍ فرديّةٍ موحّدةٍ ضيّقةٍ تنظرُ إلى المرسومِ وتتشبّثُ به في التعليل، وهم لا يتجاوزون في هذه النظرةِ النصَّ إلى محتملاتِه، وهنا يقعُ الإشكال، ويحصلُ التضاربُ والتعارضُ، كما سنشيرُ إليه في هذه الورقات التي جاءت على ثلاثةِ أقسامٍ؛ قسمٍ لتوجيهِ الظواهرِ النحويّةِ في الآياتِ ذواتِ وجوهِ الإعراب المختلفة، وآخرَ لتوجيه الظواهرِ الصوتيّةِ من حذفٍ وتخفيفٍ لغيرِ ما علّةٍ نحويّةٍ، وثالثٍ للتوجيهِ الصرفيِّ لما اختلفت بنيتُه ما بين زيادةٍ وعدمِها.

---

[2] د. ، الجامعة العراقيّة، العراق، sulafmustafa10@gmail.com

1- توجيه المتشابه اللفظيّ في التراكيب النحويّة:

كان للقدماءِ عنايةٌ بشأن القراءاتِ المتعدّدةِ للنصوصِ التي تحتملُ وجوهًا مختلفةً للإعراب، ففي معرض حديثهم عن فواصلِ الآيِ ومراعاتِها، نقل السيوطيُّ عن ابنِ الصائغِ (776هـ) نصًّا من كتابٍ مفقودٍ ذكرَ فيهِ أحكامًا تُعزى عنده إلى مناسبة الفاصلة، جعل منها التقديمَ والتأخير الذي فصّله على أقسامٍ عدّةٍ، وجعلَ منها أيضًا قصرَ ياءِ المتكلّم، أو ياءِ المنقوصِ، أو زِيَادَةَ حَرْفِ الْمَدِّ نَحْوَ (الظُّنُونَا) و (الرَّسُولا)، أو إِبقَاءَهُ مَعَ الجَازِمِ نَحو قراءة قولِه تعالى: ((لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلا تَخْشَى)) [طه:77] ، فالجازم هنا هو (لا) الناهية، بحسب هذه القراءة، وحرف المدّ الذي بقي على الرغم من وجود الجازم، هو الألف في الفعل (تخشى). والسبب على ما يرى ابن الصائغ هو مراعاة الفاصلة (السيوطي، 1394هـ-1974م، صفحة 340/3)، وهو طبعًا لم يذكرْ حرفَ الجزمِ ولا القراءةَ اعتمادًا على معرفة المتلقي.

وهذا الموضع ممّا ينبغي التنبيه عليه؛ إذ لم يتنبّهْ محقّقُ الإتقان له ولم يُثبت القراءة المعنيّة وهي لحمزةَ من القراء السبعة، إذ قرأ بالجزم ((لا تخفْ))، مع إبقاء حرف العلّة في آخر الفعل الثاني المعطوف ((تخشى))، وقرأ الباقون بالرفع: {لا تَخَافُ} (ابن-الجزري، صفحة 321/2)؛ ولأنّ السيوطيَّ أيضًا لم يصرّحْ بلفظ الجزمِ ثقةً منه بوضوح المقصود عند أهل العلم في زمانه، فأثبت المحقّقُ روايةَ حفصٍ بالرفعِ، وهي قوله تعالى: {لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} فلا يكون فيما أورده شاهدٌ؛ إذ لا جازمَ هنا وإنّما جاءت (لا) نافية ولا إبقاءَ لحرف المدّ مع الجازم، وهذا جعل الدكتور حسن طبل يردُّ هذا القول الذي نقله السيوطي ويُضعّفه؛ إذ لا دليلَ في ظنِّه على كونِ (لا) الثانيةِ جازمةً ما دامتِ الأولى نافيةً والفعلُ (تخافُ) بعدَها مرفوعٌ، وكلّ ذلك لأنّه لم يطّلع على القراءة المقصودة (طبل، 1420هـ- 1999م، صفحة 52)، فضلًا عن أنّ الآية مسبوقة بأسلوبِ طلبٍ في قوله: {فاضربْ لهم طريقًا}، فيصحّ أن يكون الجزم للفعل (تخفْ) في قراءة حمزةَ لوقوعهِ في جوابِ هذا الطلبِ من وجهٍ آخر. **ولو أردنا أن نلتمس وجهًا بلاغيًّا لقراءة حمزة هذه، غيرَ مراعاة الفاصلة، لوجدنا أنّ الخوف هنا منهيٌّ عنه صراحةً، أمّا الخشيةُ فلا يُتوقّعُ أن تصدر من نبيّ الله موسى لغير الله، فجاءت على سبيل الإخبار بتقدير: وأنتَ لا تخشى؛ لأنّ الخشيةَ فيها من الانكسارِ والرهبةِ ما لا يصحُّ إلّا للهِ تعالى، كما قال: {ويخشَونَ ربَّهُم ويَخافونَ سُوءَ الحِسابِ} [الرعد:21].**

وفي موضعٍ آخرَ نجدُ عنايةَ القدماءِ بالقراءات القرآنيّة واضحةً في توجيه المتشابه اللفظيِّ بين الآيتين من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعزُبُ عَن رَبك من مِثْقَال ذرة فِي الأَرْض وَلَا فِي السَّمَاء وَلَا أَصْغَر من ذَلِك وَلَا أكبرَ إلاّ فِي كِتابٍ مُبينٍ﴾ [يونس: 61]، وقولِه سُبْحَانَهُ:﴿عَالمُ الْغَيْبِ لَا يَعزُبُ عَنهُ مِثْقَال ذرةٍ فِي السموات ولَا فِي الأرضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾[سبأ: 3]، إذ ذكرَ ابنُ الزبير الغرناطيّ (708هـ) أنّ آيةَ يونسَ مقصودٌ فيها تأكيد الاستيفاء والاستغراق ما لم يُقصدْ في الأخرى وإن كان العمومُ مرادًا في الجميع، فآيةُ يونسَ قَضتْ بزيادة التأكيد ولذلك تكررت فيها مع ما قبلها ما النافية المتلقى بها القسم المتضمّن في قوله:{وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ}[يونس: 61] فقوي بذلك قصدُ تأكيد الاستغراق وتضمين الكلام معنى القسم فقال تعالى: ﴿وَمَا يَعزُبُ عَن رَبك من مِثْقَال ذرةٍ﴾ بزيادةِ (منْ) في الفاعلِ، وهي مقتضيةٌ معنى الاستغراق في مثل هذا، وبناؤها على (ما) المتلقى بها القسم بالنظر إلى ما ذُكرَ من معنى القسم وتأكيد الاستغراق بل إنّ (من) في مثل هذا نصٌّ في ذلك، ولا سيّما أنّها زيدت في المفاعيل في بداية الآية (من قرآنٍ)، و(من عملٍ) فناسبَ ذلك زيادتَها وليس السياقُ كذلك في سورةِ (سبأ) (الغرناطي، صفحة 247/1).

ويستدل الغرناطيّ على معنى الاستغراق بما ذكره سيبويه رحمه الله، ويفسّر ذلك بأنّك إذا قلت: ما أتاني رجلٌ فإنّه يحتملُ ثلاثةَ معانٍ؛ أحدها: أن تريد أنّه ما أتاك رجلٌ واحدٌ بل أتاك أكثر من واحدٍ؛ والثاني: ما أتاك رجلٌ في قوّتِه ونفاذِه بلْ أتاكَ الضعفاءُ؛ والثالث: أن تريدَ ما أتاك رجلٌ واحدٌ ولا أكثرُ من ذلك، فإن قلت: ما أتاني من رجلٍ كانَ نفيًا لذلكَ كلِّه (سيبويهِ، 1408هـ -1988م، صفحة 225/4) و (الغرناطي، صفحة 247/1)، والحاصل منه أن (من) في سياق النفي تعُمّ وتستغرق.

وأنت ترى أنّ الغرناطي على الرغم من حرصه على إثبات سمة الاستغراق في الآية وحشد الأدلّة على ذلك لم يذكر أنّ آية يونس جاءت بـ(لا) النافية للجنس التي تفيد الاستغراق وتؤكّدهُ بخلاف الأخرى، وما ذاك، في ظنّي، إلاّ لعلمِه بأنّ في آيةِ يونسَ قراءتين إحداهما بفتح (أصغر) ومعطوفِه والثانية بالضمّ، إذ اخْتَلَف القرّاء فِي: (وَلَا أَصْغَرَ)، وَ(لَا أَكْبَرَ) في موضع (يونس) فَقَرَأَ يَعقُوبُ وَحَمزَةُ وَخَلَفٌ بِرَفعِ الرَّاءِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِالنَّصبِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى رَفْعِ الحَرفَينِ (أصغرُ)

و(أكبرُ) في (سَبَأٍ) موافقةً لِارتِقَاعِ لفظة (مِثقَال) (ابن-الجزري، صفحة 285/2)، وهو لا يريد أن يوجّهَ توجيهًا يعارضُ إحدى القراءتين فاكتفى بزيادة (من) المتّفقِ عليها.

أمّا ابنُ هشام (761هـ)، ففي توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعزُبُ عَن رَبك من مِثْقَال ذرة فِي الأَرْض وَلَا فِي السَّمَاء وَلَا أَصْغَر من ذَلِك وَلَا أكبرَ إلاّ في كتابٍ مبينٍ﴾ [يونس: 61] التي جاءت فيها القراءتان للفظ (أصغر) ومعطوفه، إحداهما بالرفع والأخرى بالنصب، فيذكرُ أنّ ظَاهرَ الأَمر، على قراءة النصب، جَوَاز كَون (أَصْغَر) و(أكبر) معطوفين على لفظ (مِثْقَال)، فيكونان مجرورين بالفتحة؛ لامتناعهما من التنوين والصرف، وَجَوَاز كَون (لَا) مَعَ الفَتح تبرئة، أي نافية للجنس، وَأمّا مَعَ قراءة الرّفْع فيكونان معطوفين على المحلّ، أو تكون (لا) مُهْملَة أَو عاملة عمل (لَيسَ)، وَيُقَوِّي العَطف عنده؛ أَنّه لم يُقرَأ فِي سورَة (سبأ) فِي قَوله سُبحَانَهُ:﴿عَالمُ الْغَيْب لَا يَعزُبُ عَنهُ مِثْقَالُ ذَرةٍ فِي السموات وَلَا فِي الأرضِ وَلاَ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ إلّا في كِتابٍ مُبينٍ﴾[سبأ: 3]، إِلَّا بِالرَّفع؛ لمّا لم يُوجد الخَفض فِي لفظ (مِثقَال)، وَلَكِن يشكل عَلَيهِ ورود الاستثناء في قوله: {إلّا في كتابٍ مبين}، إذ إنّه يُفِيد ثُبُوت العزوب عِند ثُبُوت الكتابة إذا جُعل متعلقًا بالفعل (يعزب) فيصير المعنى: لا يغيب عنه شيء إلّا في كتاب، وَإِذا امتنع هَذَا المعنى تعيّن بطلان العطف وأَنّ الوَقف على قوله: (فِي السَّمَاء) من آية يونس، وَأَنّ مَا بعدهَا مُستَأنفٌ، فتكون جملةُ (ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلّا في كتابٍ مبين) جملةً جديدةً اسميّةً وما بعد الاستثناء خبرٌ لها. وَإِذا ثَبت ذَلِك فِي سُورَة يُونُس قيل بِهِ فِي سُورَة سبأ وَأَنّ الوَقفَ على (الأَرض)، والجملة مستأنفةٌ والعطف مرجوحٌ وإن كان اللفظُ يوحي به، وَأَنّه إِنَّمَا لم يَجِئْ فِيهِ الفَتح اتّبَاعًا للنَّقْل، فيُحملُ بذلك أحدُ النصّين على الآخر عند التوجيه، وهذا يعني إمكان مجيئه لغةً بالفتح لكنّه لم ينقل، وَأخيرًا يذكرُ ابنُ هشامٍ تجويزَ بَعضهم العَطف فيهمَا على أَلاّ يكونَ (يعزُب) بمعنى (يَخفَى)، بل بمعنى (يخرج إِلَى الوجُود) (ابن-هشام، 1985م، الصفحات 317/1-318)، ويبدو لي هذا القول ضعيفًا؛ لأنّ الفعلَ إذا كان بمعنى (يظهر) أو (يخرجُ إلى الوجود) لا يتعدّى بـ(عن) والآية جاءت به.

وفي تعليل اختلاف النظم بين الآيتين يوجّهُ بعضُ المعاصرين قولَهُ تعالى في آيةِ (سَبأ) ﴿وَلاَ أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ﴾ [سبأ: 3] بالرفع. وقوله في آيةِ (يونُس): ﴿وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذلك ولا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: 61] بالنصب، بأنّهُ جاء في آية يونس بـ(لا النافية للجنس) الدالة على الاستغراق والتأكيد، ليناسب مقام إحاطة علم الله بالغيب واستغراقه لكلّ شيء، ويناسب الاستغراق الذي جاءت به (من) الاستغراقية والاستغراق الذي أفادته كلمة (السماء)؛ لأنّ (لا) النافية للجنس تفيد الاستغراق، وواضح أنّ هذا التوجيه إنّما يصحّ على قراءة النصب لو كانت الوحيدة في الموضع أمّا وقد قرئ بالرفع أيضًا في الموضع نفسه فإنّ الكلام يفضي إلى القول بأنّ الرفع لا يناسب الموضع مع أنّ القراءة به متواترة! أمّا تعليلهم أنّ النصّ جاء في آية سبأ بـ(لا) النافية التي لا تنصّ على الاستغراق؛ بأنّ المقام لا يقتضيه، بل ذُكرَ علمُ الغيبِ فيه تبعًا لذكرِ الساعة، فمتّجهٌ لعدمِ وجودِ قراءةٍ أخرى في الموضع (السامرّائيّ، 1987م، الصفحات 230-231)، وهكذا نرى أنّ التوجيه ينبغي ألّا يُغفِلَ ما في النصِّ من قراءاتٍ ولا يتجاهلَها بل ينطلقُ منها نحو المرادِ ليكونَ منضبطًا وغيرَ مخلٍّ ببعضِها.

وفي مثالٍ آخر تجدْ من الغريبِ بمكانٍ أن توجّهَ قراءةُ الرفعِ للفعلِ (يصدّقُني) في قوله تعالى: {وأَخِيْ هَارُونُ هوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِساناً فأَرسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي} [القصص: 34]، وكأنّها الوحيدة في هذا الموضع في حين أنّ القراءةَ بالجزمِ واردةٌ فيها وهي قراءةٌ متواترةٌ، إذ قَرَأَ عَاصِم وَحَمْزَةُ بِرَفعِ القَافِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ كلهم بِالجَزمِ (ابن-الجزري، صفحة 341/2).

ومع ذلك تجدُ من المعاصرين من يشيرُ إلى مثل هذا النصّ بأنّ الفعل لم يرتبطْ فيه بما قبله ارتباطَ السبب ولذا لم يجزمْ، فقال تعالى: { فأرْسِلْهُ معيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي} [القصص: 34]، بالرفعِ ولم يجزمْ، لأنه ليس على إرادة معنى الشرط، إذ ليس معناه إن ترسلْه يصدقْني، وإنما المعنى: أرسلْه ردءًا فإنّهُ يُصدقُني، ولذا ارتفعَ، ولو أراد معنى الشرط لجزم (السامرائيّ، 1420هـ-2000م، صفحة 13/4). وهو في ذلك يقطع بأنّ المعنى الوارد في أكثر القراءات ليس مرادًا، وفي ذلك ما فيه من التجوّز، وإنّما ينبغي الربط بين القراءة والتوجيه كما يفعل القدماء، فيقالُ: حجّةُ من قرأ بالجزم كذا وحجّةُ من لم يقرأ كذا.

2- توجيه المتشابه اللفظيّ في المفردات والظواهر الصوتيّة:

هناك الكثير من التغاضي عن تعدد القراءات عند المعاصرين في هذا المجال، ففي باب الذكر والحذف تُضرَبُ أمثلةٌ عن الفرق بين حذفِ ياءِ المتكلّمِ وإثباتِها من مثل قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُونِ ﴾[الأعراف:195] ، وقوله: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعاً ثُمَّ لاَ تُنظِرُونِ ﴾ [هود:55]، فيُعلَّل الإثبات في (هود) بأنّ المقام مقام تحدٍّ كبيرٍ ومواجهة، فأظهر تعالى نفسه زيادةً في التحدي، إذ المتحدي وطالبُ المواجهةِ لا بد أن يُظهِرَ نفسَه وليس الأمرُ كذلك في الأعراف فإنّه ليس فيها هذا التحدّي (السامرّائيّ، 1987م، صفحة 76)، وبالرجوع إلى القراءات نجد أنّه قد أثبتَ الياءَ في موضعِ الأعرافِ عددٌ من القرّاء العشرة في الوَصلِ وهم أَبو عَمرٍو وَأَبو جَعفَرٍ وَهِشامٌ، وَأَثْبَتَهَا فِي الحَالَينِ يَعْقُوبُ وَهِشَامٍ وَرُوِيَت عَن قُنبُلٍ أيضًا (ابن-الجزري، صفحة 275/2)، وهناك أمثلةٌ أخرى في باب الحذف هذا مردودةٌ للسبب نفسه، مع التحفظ على إطلاق مصطلح الحذف على مثل هذه الحالات التي تعدّ في المنظور المعاصر قصرًا للصائت الطويل، وكذا عند المتقدّمين هي اجتزاءٌ عنه بالكسرة تخفيفًا، والحذف في المنظور النصيّ استبدالٌ صفريّ، لا يتركُ أثرًا.

والملحظ الذي يسجّل هنا هو أنّ القراء اتفقوا في موضع سورة (هود) فجاء عنهم جميعًا بإثبات الياء في الفعل (فكيدوني)؛ لأنّها ثابتة في الرسم باتّفاقٍ (ابن-القاصح، 1432هـ-2011م، صفحة 112)، وما كان من هذه الياءات ثابتًا رسمًا فلا خلافَ في إثباتِه قراءةً (أبو-شامة، صفحة 304)، حتى لمن كانت لغتُه التخفيفُ في سائرِ المواضعِ، وهو أمرٌ لافتٌ للنظرِ يحتاج إلى توجيهٍ حقًّا، لكنّ موضع الأعراف موضع اختلافٍ، فرأكلٌّ فيه بحسب لغتِه من الإثبات والاجتزاءِ، ومن هنا لا تصحُّ المقارنة بتاتًا بينهما.

وقريبٌ من ذلكَ التعارضِ الذي يحصلُ بتوجيهِ المعاصرين لمتشابهِ النظمِ في باب ياءات الزوائدِ المذكور، ما ورد في ياءات الفعل التي تثبت حينًا وتحذف للتخفيف حينًا آخر، ففي قوله تعالى: {ذلكَ ما كُنّا نَبْغِ} [الكهف:64]، يقارن المهتمون بهذا الشأن بين حذف ياء (نبغ) في هذا الموضع وإثباتها في موضع قوله تعالى: {يا أبَانا ما نَبْغِي} [يوسف:65] (السامرّائيّ، 2000م، الصفحات 8-9)، وهي مقارنة لا تصحّ من أصلِها لأنّ موضع الكهف جاء بالقراءتين إثباتًا وحذفًا، فالياء في قوله "(مَا كُنَّا نَبْغِ) أَثْبَتَهَا وَصلًا المَدَنِيَّانِ، وَأَبُو عَمرٍو وَالكِسَائِيُّ، وَفِي الحَالَينِ ابنُ كَثِيرٍ وَيَعقوبُ" (ابن-الجزري، صفحة 316/2)، أمّا موضعُ يوسفَ فقرأهُ الجميعُ بالإثباتِ؛ للعلّة المذكورة آنفًا، وهو موضع يستحق التأمّل والتوجيه من غير مقارنة.

ولا ينبغي أن يشتبه القارئُ بالفصل الذي عقده الزركشيّ (794هـ) عن علم مرسوم الخطّ الذي فرّق به بين ما حُذف رسمًا من الياءات وما أُثبت، كتفريقه بين موضعي البقرة والمائدة: {فلا تخْشَوهم واخْشَوني} [البقرة: 150]، و{ فلا تخشوا الناسَ واخشونِ} [المائدة:44]، مع أنّ موضع المائدةِ هذا صحّ إثبات يائِه قراءةً، على الرغم من حذفها في الرسم باتفاقٍ، فهو يوجّه ويُعلّل الرسم، ويذكر حجّته بغضّ النظر عن القراءة فيه، أمّا موضع البقرة فقد اتفق القرّاء جميعًا على إثبات يائِه خطًّا ولفظًا. ومع هذا فما ذكَرهُ من أنّ مواضعَ الغيابِ تُحذف فيها الياءُ خطًّا ومواضعَ الشهودِ والحضور تثبتُ فيها الياءُ قولٌ لا يخلو من تكلّفٍ (الزركشي، 1376هـ-1957م، صفحة 404/1)، ولا سيّما أنّ الأصلَ في القرآنِ التلاوةُ والسماعُ والتلقي مشافهةً، لا الكتابةُ والرسمُ الذي جاءَ بمعهودِ خطّ أهل زمانهِ، وقد عُلِمَ بالضرورةِ أنّ موضعَ قوله تعالى:{ فلا تخشوا الناسَ واخشونِ} [المائدة:44]، أحدُ ثمانية مواضع اتَّفَقَ أَبُو عَمرٍو وَأَبو جَعفَرٍ وَيَعقوبُ عَلى إثباتِ يَاءَاتِها تلاوةً (ابن-الجزري، صفحة 184/2).

ومن لطيف ما جاء عن النحويّين في التوجيه الذي لا يُراعي التعدّدية ما رُوي من سؤال المؤرّج السدوسيّ لسعيدِ بنِ مسعدةَ الأخفشِ عن قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ} [الفجر:4]: "ما العلة في سقوط الياء منه، وإنّما تسقطُ عندَ الجزمِ؟ فقال: لا أُجيبُك ما لم تبتْ على بابِ داري مدّة. قال: فبتُّ على بابِ دارهِ مدّةً، ثم سألتُه، فقال: اعلم أنّ هذا مصروفٌ على جهتِه، وكلُّ ما كان مصروفًا على جهتِه فإنّ العربَ تبخسُ حظَّه من الإعرابِ، نحو قوله: {وَما كانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا} [مريم:28]، أسقطَ الهاءَ لأنّها مصروفةٌ من فاعلةٍ إلى فعيلٍ. قلت: وكيف صرفُه؟ قال: الليلُ لا يسري، وإنما يُسرى فيه" (الحموي، 1414هـ1993م، صفحة 1375/3)، فالأخفش يضع قاعدةً يُجري إعمامَها على كلامِ العرب، وهي إنْ صحّت في (بغيّ) لا تطّردُ في (يسرِ)؛ لإثبات يائِه في القراءة عن بعض القرّاء، إذ رُويَ أنّ نَافِعًا وابنَ كَثِيرٍ وأَبا عَمرٍو وَأَبا جعفَرٍ وَيَعقوبَ، هَؤُلَاءِ الخَمسَةُ اتَّفَقوا عَلَى إثبَاتِ اليَاءِ فِي أَحدَ عَشَرَ مَوضِعًا، منها قوله تعالى:{وَاللَّيْلِ إذا يَسْرِ} [الفجر:4] (ابن-الجزري، صفحة 182/2)، ومثل هذه العلل لا تُلتمس في قضيّة خلافيّة بين القرّاء إلّا إذا كان القصد تعليل وإظهار حجة

من وافق الرسم فأسقطَ الياء قراءةً كحفصٍ ومن معه، مع إبراز حجّة من خالفَه فأثبتها لعلمهِ بالجواز حتمًا، لكونها لغةً من لغاتِ التخفيفِ في الياءِ المديّةِ آخرَ الكلامِ ولا سيّما وقفًا.

ويفرّق كثيرٌ من المعاصرينَ في منحًى آخرَ بين لفظتي (ميِّت) بتشديد الياء مكسورةً و(ميْت) بتخفيفها ساكنةً، ويُبعِدون حين يسوقون المواضعَ التي وردت فيها اللفظتان ويزعمون أنّ التخفيفَ في سياقِه مقصودٌ ولا يستقيمُ معه التشديدُ، وهذا كلُّه بمعزلٍ عمّا ورد في الآيات من قراءاتٍ متواترةٍ، إذ يشيرُ بعضُ المعاصرينَ إلى أنّ (الميْت) بالتخفيف تعني من مات فعلًا وأصبح جثّةً هامدة، وهذا لو قيل لغةً لسلّمنا به، لكنّ الباحث يستطرد ويذكر المواقع التي وردت فيها اللفظة ويزعم أنّها مرادةٌ في سياقها ومنها قوله تعالى: {أوَ منْ كانَ مَيْتًا فأَحْيَيْناهُ} [الأنعام: 122]، وقوله: {وآيةٌ لهمُ الأرضُ الميْتةُ} [يس: 33] (الخالدي، 1419هـ-1998م، الصفحات 65-66)، وغيرها من المواضع، وهي كلُّها محلُّ خلافٍ بين القرّاء وفي كلا الموضعين المذكورين (يس، والأنعام) قرأ المدنيّانِ أَبو جَعفَرٍ ونافعٌ بِتَشدِيدِ اليَاءِ بدلًا من التخفيف (ابن-الجزري، صفحة 224/2)، وهذا يعني أنّها لغةٌ فيه، وما كان لغةً لا يُلتمس له وجهٌ لتخريجه.

وقريبٌ من ذلك ما ذُكر من استعمال (وصّى) و (أوصى) والفرق بينهما، إذ ذكر المعاصرون أنّ كلّ ما ورد فيه من لفظِ (وصّى) في القرآن بالتشديد فهو في الدين والأمور المعنوية، وكلّ ما ورد من (أوصى) فهو في الأمور المادية كالإرث وما شاكله (السامرّائيّ، 1987م، صفحة 18)، و (السامرّائيّ، 2000م، صفحة 63) و (الدوري، 2006م، الصفحات 223-224).

وَاستدلّوا على ذلك بآيات كثيرة من مثل قوله تعالى:{وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ويَعْقوبُ} [البقرة: 132]، فهذه الوصيّة عندهم في الدين لهذا جاءت مشدّدة، والصوابُ أنّ القرّاءَ مختلفونَ في هذا الموضع والكثير من أمثاله، إذ قَرَأَ المَدَنِيَّانِ، وَابنُ عَامِرٍ: ((وَأَوصَى)) بِهمزَةٍ مَفتُوحَةٍ بَينَ الواوَينِ مَعَ تَخفِيفِ الصَّادِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصَاحِفِ أَهلِ المَدِينَةِ وَالشَّامِ، وَقَرَأَ البَاقُونَ بِتَشدِيدِ الصَّادِ مِن غَيرِ هَمزَةٍ بَينَ الواوَينِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصَاحِفِهِم (ابن-الجزري، الصفحات 222/2-223).

والمواضع التي تجاوز فيها المعاصرون، وبعض القدماء أيضًا، الاستقراءَ التام للنصّ القرآني بقراءاته كثيرة، فهذا الراغب (502هـ) يذكر أنّ عامّة المواضع الّتي ذكر الله تعالى فيها إرسال الرّيح بلفظ الواحد فعبارة عن العذاب، وكلّ موضع ذكر فيه بلفظ الجمع فعبارة عن الرّحمة، والصواب أنّ القرّاءَ مختلفونَ في عامّةِ المواضعِ في هذه الكلمة إفرادًا وجمعًا وقلّ أن تجد موضعًا اتفقوا فيه على صيغةٍ واحدةٍ، واختلافُهم من قبيل اختلافِ اللغاتِ ولا حاجةَ لتمحّلِ الأسبابِ (الأصفهاني، 1412هـ، صفحة 370/1)، و (ابن-الجزري، صفحة 223/2).

وأغرب من هذا أن يُجابَ عن مثل هذه الاعتراضات على التوجيهات المخلّة بالقراءات المتعدّدة، والتي قد تنسجمُ مع بعضٍ دونَ بعض وتوافقُ رسمَ بعضِ المصاحفِ دونَ بعضٍ، بأنّ من أركانِ القراءة الصحيحةِ موافقةَ الرسمِ المعتبر، فكلُّ قراءةٍ لا توافقُ هذا الرسمَ فهي شاذّةٌ، سواءٌ أكانت سبعيّةً أم كانت عشريّة (السامرّائيّ، 2000م، الصفحات 8-9)، وكأنّ ذلك يعني أنّ من القراءاتِ السبعيّةِ ما هو شاذٌّ، وهي سابقةٌ خطيرةٌ، لا ينبغي أن يُتوقّف عن التنبيه عليها، إذ لا بُدَّ أن يُعلم أنّ المصاحفَ المرسلةَ إلى الأمصارِ خمسةٌ متفقٌ عليها، بأسانيدها المتواترة التي لا يرقى إليها ريبٌ، وأنّ الاختلافَ اليسيرَ في الرسمِ، المنضبطَ بالإسنادِ في التلاوة، فيما بينها أمرٌ بديهيٌّ، فزيادة (واو العطف) أو طرحها، وإثبات ياء المتكلم أو الاجتزاء عنها بالكسرة، وغير ذلك كلّه أمرٌ مُقرٌّ، لا مُشاحّةَ فيه ولا جدالَ (ابن-القاصح، 1432هـ-2011م، صفحة 39، 67، 75، 119)، ولو كان الرسمُ توقيفيًّا باتّفاقٍ، ويحتملُ القصديّةَ والتعليلَ لما جرى الأمرُ على جوازِ كتابةِ المصحفِ بالخطِّ المتداولِ حديثًا تيسيرًا للدارسِ والمبتدئِ الشادي طرفًا مستحدثًا من علمِ القرآن، ومعلومٌ أنّ المذهبَ الوسطيَّ في الرسمِ يفرّقُ بين التقديسِ والتقدير، ويتضمّنُ جوازَ كتابةِ المصحفِ بالرسمِ الحديثِ لعامةِ الناسِ حسبَ قواعدِ الخطِّ في أيِّ عصرٍ، مع الإبقاء على الرسمِ العثمانيِّ والمحافظةِ عليه للعلماءِ والخاصةِ؛ لأنّ المصحفَ الشريفَ كُتبَ بخطّ ذلك العصرِ مراعيًا ومحتملًا ما وردَ من قراءاتٍ متواترةٍ فيه، وممّن ناصرَ هذا المذهبَ العزُّ بنُ عبد السلامِ، وصاحبُ البرهان (الزركشي، 1376هـ-1957م، صفحة 379/1) و (إسماعيل، صفحة 63).

ولا ينبغي قطُّ أن يُظنّ أنّ قراءةَ حفصٍ أفضلَ أو أعلى سندًا من غيرها من القراءاتِ كقراءةِ نافعٍ وأبي عمرٍو وغيرهما، ولا ينبغي لمن يتصدّى لتوجيهِ النظم القرآنيِّ الغفلةُ عن مثل ذلك، وكلُّ توجيهٍ يُغفل ذلك توجيهٌ مبتورٌ لا يراعي خصوصيّةَ تعدّدِ القراءاتِ القرآنيّة وأثر ذلك في النظم.

الخلاصة:

• نخلص من كلّ ما سبق إلى أنّ الناظر في التوجيه لا بُدّ أن يتسلّح بمعرفةٍ تغنيه في المتواتر من القراءات، وأنّ محلّ النظر الحقيقيّ الذي أغفله كثيرٌ من المعاصرين إنّما هو في مواضع اتفاق القرّاء على لغةٍ معيّنة في موضع معيّنٍ، فمثل هذا يصلح لتقصّي قصديّة النظم الذي سمح بتعدّد اللغات في سائر المواضع وقيّده في مواضعَ مخصوصة.

• العلاقة بين الرسم والقراءات علاقة وثيقة لا غنى للمهتمّين بالتوجيه عن الإلمامِ بها، إذ خُطَّ الرسمُ من الصحابةِ الأجلّاء ليكون موافقًا للقراءات محتملًا لها، ولو كان الرسمُ توقيفيًّا باتّفاقٍ في التنزيلِ، يحتملُ القصديّةَ والتعليلَ لما جرى الأمرُ على جوازِ كتابةِ المصحفِ بالخطِّ المتداولِ حديثًا تيسيرًا للدارسِين والمبتدئِين.

Bibliography (المصادر):

ابن-الجزري ,ش .ا (n.d.) . *النشر في القراءات العشر* . مصر :المطبعة التجارية الكبرى.

ابن-القاصح ,أ .ا (1432) هـ (2011)م . *شرح عقيلة أتراب القصائد في علم الرسم للإمام الشاطبيّ، تح :محمد الدسوقي أمين كحيلة* .مصر : دار السلام، ط. 1.

ابن-هشام , ا (1985) م . *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله* . دمشق : دار الفكر، ط.6.

أبو-شامة ,ش .ا (n.d.) . *إبراز المعاني من حرز الأماني* .دار الكتب العلميّة.

إسماعيل ,ش .م (n.d.) . *رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة* .القاهرة :دار السلام، ط .2.

الأصفهاني ,ا (1412) هـ . *المفردات في غريب القرآن، تح : صفوان عدنان* . دمشق، بيروت : دار القلم، الدار الشاميّة، ط.1.

البقاعي ,إ .ب .(n.d.). *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور* .القاهرة :دار الكتاب الإسلاميّ.

الحموي ,ي (1414) هـ (1993)م . *معجم الأدباء، تح : إحسان عبّاس* .بيروت :دار الغرب الإسلامي، ط 1.

الخالدي ,ص .ع (1419) .هـ(1998) م . *لطائف قرآنيّة* . دمشق، بيروت : دار القلم، الدار الشاميّة، ط 2.

الدوري ,م .ي (2006) م . *دقائق الفروق اللغويّة في البيان القرآنيّ* .بيروت : دار الكتب العلمية، ط 1.

الرازي ,ف . ا (1420) هـ . *(التفسير الكبير) مفاتيح الغيب*. بيروت :دار إحياء التراث العربيّ.

الزركشي ,ب .ا (1376) هـ (1957)م . *البرهان في علوم القرآن، تح :محمد أبو الفضل إبراهيم* .القاهرة :دار إحياء الكتب العربية، ط 1.

السامرائيّ ,ف .ص (1420) هـ (2000) م . *معاني النحو-ج 4* الأُردن : دار الفكر، ط 1.

السامرّائيّ ,ف .ص (1987) *التعبير القرآنيّ* . بغداد : دار الحكمة.

السامرّائيّ ,ف .ص (2000) م . *بلاغة الكلمة في التعبير القرآنيّ* .بغداد :دار الشؤون الثقافية، ط .1.

السيوطي ,ج .ا (1394) هـ . (1974). *الإتقان في علوم القرآن، تجقيق محمد أبو الفضل إبراهيم* . مصر :الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الغرناطي ,ا .ا .(n.d.). *ملاك التأويل -في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تح : عبد الغني محمد علي الفاسي* . بيروت -لبنان : دار الكتب العلمية.

سيبويهِ ,أ .ب (1408) هـ (1988)م . *الكتاب، تح : عبد السّلام محمّد هارون*، .القاهرة : مكتبة الخانجي، ط.3.

طبل ,ح (1420) هـ (1999) م . *حول الإعجاز البلاغي* . مصر -المنصورة : مكتبة الإيمان، ط.1.